

Distr.: General
12 March 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

غوام

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - لمحة عامة
٣	ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٦	ثالثا - المسائل العسكرية
٧	رابعا - المسائل المتعلقة بالأراضي
٨	خامسا - الميزانية
٩	سادسا - الاقتصاد
٩	ألف - لمحة عامة
٩	باء - السياحة
١٠	جيم - التشييد
١٠	دال - النقل والاتصالات



١١	هـ - شبكة المياه، والصرف الصحي والمرافق العامة
١١	واو - الزراعة ومصائد الأسماك
١١	سابعاً - الأحوال الاجتماعية
١١	ألف - العمل
١٢	باء - التعليم
١٢	جيم - الرعاية الصحية
١٣	دال - الإسكان
١٣	هـ - الهجرة
١٤	واو - حقوق الإنسان والمسائل المتصلة بها
١٤	ثامناً - البيئة
١٤	تاسعاً - العلاقات مع المنظمات والجهات الشريكة الدولية
١٥	عاشراً - مركز الإقليم في المستقبل
١٥	ألف - موقف حكومة الإقليم
١٥	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٥	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

أولا - ملحة عامة

١ - جزيرة غوام إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. وهي تقع في أقصى جنوب جزر ماريانا في المحيط الهادئ، وأكبر تلك الجزر، وتقع على بعد نحو ٢٢٠٠ كيلو متر إلى الجنوب من طوكيو و ٦٠٠٠ كيلومتر إلى الغرب - الجنوب الغربي من هاواي. ويتألف الإقليم من جزيرة واحدة مساحتها حوالي ٥٤٠ كيلومترا مربعا وتضم منطقتين جيولوجيتين متميزتين تتساويان في المساحة تقريبا. فالجزء الشمالي من الجزيرة عبارة عن هضبة جيرية مرجانية عالية، والمنطقة الجنوبية جبلية. وميناء أبرأ هو أحد أكبر موانئ المياه العميقة في المحيط الهادئ. وعاصمة غوام هي هاغاتنيا، المعروفة أيضا باسم أغانا.

٢ - وعندما جاءت أولى الإرساليات الإسبانية إلى غوام في أواخر القرن السابع عشر، لم يكن يسكنها سوى شعب الشامورو الأصلي، الذي يُعتقد أنه ينحدر من أصل ملايو - بولينيزي. وكما ذكر سابقا، يشكل شعب الشامورو ما يزيد قليلا على ثلث السكان، ويضطلع بدور فعال في الحياة السياسية والاجتماعية للجزيرة، التي تطورت لتصبح مجتمعا متعدد الأعراق. وتفيد قاعدة البيانات الدولية لمكتب السكان تعداد بالولايات المتحدة بأن عدد سكان غوام في عام ٢٠٠٩ يقدر بـ ١٧٨ ٠٠٠ نسمة. ومن المتوقع، أن يستمر عدد سكان غوام في الزيادة، مع التعزيز المرتقب للقوات العسكرية، عن طريق الهجرة في الأغلب (انظر الفقرة ١٦ أدناه). وكما ذكر سابقا، أظهرت نتائج التعداد الذي أجري عام ٢٠٠٠، أن التشكيل العرقي للسكان يتألف من ٣٧,١ في المائة من الشامورو، و ٢٦,٣ في المائة من ذوي الأصول الفلبينية، و ١١,٣ في المائة من المنحدرين من جزر أخرى بالمحيط الهادئ، و ٦,٩ في المائة من البيض، و ٦,٣ في المائة من الآسيويين الآخرين و ٢,٣ في المائة من المنحدرين من أصول عرقية أخرى، و ٩,٨ في المائة من أصول مختلطة. واللغة الإنكليزية ولغة الشامورو هما اللغتان الرسميتان. وينتمي معظم السكان إلى طائفة الروم الكاثوليك (٨٥ في المائة)، كما أن طوائف مسيحية أخرى ممثلة بين السكان.

ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٣ - كانت وزارة البحرية في الولايات المتحدة تتولى إدارة غوام حتى عام ١٩٥٠ عندما سن كونغرس الولايات المتحدة القانون التأسيسي لغوام الذي أنشأ مؤسسات الحكومة المحلية وجعل غوام إقليما "منظما". ومنذ ذلك الحين ووزارة الداخلية تدير الإقليم. وغوام إقليم "غير مدمج"، حيث لا تسري على الجزيرة كل أحكام دستور الولايات المتحدة. ووفقا لقانون الولايات المتحدة، فإن غوام، بوصفها إقليما غير مدمج، مُلك للولايات المتحدة لكنها ليست جزءا منها.

٤ - ولغوام حكومة منتخبة محلياً تتألف من فروع مستقلة، تنفيذي وتشريعي وقضائي. ويسري حق الاقتراع العام فيما يتعلق بالانتخابات في غوام على مواطني الولايات المتحدة المقيمين بصورة قانونية في غوام والبالغين من العمر ١٨ عاماً فأكثر. وجميع الأشخاص المولودين في غوام والذين يخضعون لولاية الولايات المتحدة هم من مواطني الولايات المتحدة. ولا يسمح دستور الولايات المتحدة لغوام بتعيين هيئة ناخبين لرئيس الولايات المتحدة ونائبيه. وينتخب شعب غوام حاكماً لفترة قدرها أربع سنوات. وقد أعيد انتخاب الحاكم الحالي في عام ٢٠٠٦. ويتولى الحاكم مسؤولية الإشراف العام على الفرع التنفيذي ومراقبته، ويقدم تقريراً سنوياً إلى وزير داخلية الولايات المتحدة لإحاطته إلى الكونغرس. وللحاكم أن يصدر أوامر تنفيذية وأنظمة وأن يوصي الهيئة التشريعية باعتماد مشاريع القوانين وأن يبلغ تلك الهيئة بأرائه وأن ينقض التشريعات.

٥ - وينتخب الشعب أيضاً ١٥ عضواً في مجلس الشيوخ لفترة عضوية مدتها سنتان في هيئة تشريعية من مجلس واحد. ويجوز للهيئة التشريعية أن تبطل النقض الصادر عن الحاكم. وموجب القانون التأسيسي لعام ١٩٥٠، يحتفظ كونغرس الولايات المتحدة بسلطة إلغاء أي قانون تسنه الهيئة التشريعية لغوام. ويوجد في غوام حزبان سياسيان رئيسيان، هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، وهما فرعان محليان لحزبي الولايات المتحدة الرئيسيين. وفي الانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، فاز الديمقراطيون بعشرة مقاعد مقابل خمسة مقاعد للجمهوريين.

٦ - ولغوام، منذ عام ١٩٧٢، مندوب واحد في مجلس نواب الولايات المتحدة. وكما ذكر سابقاً، يجوز لهذا المندوب، الذي تستمر فترة عضويته سنتين، أن يصوّت في لجان المجلس، وأصبح يحق له منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ أن يصوّت على التعديلات المقترحة خلال المناقشة، ولكن ليس له حق التصويت على الموافقة النهائية على مشاريع القوانين. وفي انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ترشحت مادلين بوردالو، وهي ديمقراطية، بدون منافس أمامها، وأدت اليمين في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ لولاية رابعة كمندوبة لغوام في الكونغرس.

٧ - ويتألف النظام القضائي في غوام من عنصر محلي وآخر اتحادي. ويتكون النظام القضائي المحلي من محكمة عامة ومحكمة عليا يرأسهما قضاة يعينهم الحاكم وتقر تعيينهم الهيئة التشريعية. ويقوم الناخبون بإقرار تعيين القضاة المحليين كل ست سنوات. وعلى الصعيد الاتحادي، يرأس المحكمة المحلية للولايات المتحدة في غوام قاضي محكمة محلية يعينه رئيس الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٩٨، اعتمد الكونغرس تعديلاً للقانون التأسيسي لغوام يسمح

للهيئة التشريعية في غوام بانتخاب مدع عام لغوام لفترة قدرها أربع سنوات. ويعد المدعي العام المسؤول القانوني الأكبر في حكومة غوام وهو مخول سلطة الادعاء العام.

٨ - وقد أدخل تعديل آخر على القانون التأسيسي، أنشئت بموجبه الهيئة القضائية لغوام بوصفها فرعاً مستقلاً من فروع الحكومة، وأصبح هذا التعديل قانوناً في عام ٢٠٠٤. وكما ذكر سابقاً، أكد القانون الاختصاص الاستثنائي والسلطة الإدارية للمحكمة العليا لغوام على جميع المحاكم الصغرى في الإقليم، وأنشأ بذلك فعلياً هيئة قضائية محلية موحدة.

٩ - وكانت هناك، بصفة دورية، تحركات في غوام من أجل تغيير الوضع السياسي للجزيرة. وفي استفتاء أجري عام ١٩٧٦، قرر الغواميون الإبقاء على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، والشروع في نفس الوقت في إجراء مفاوضات لتحسين وضع الإقليم. وفي عام ١٩٧٩، رفض شعب غوام مشروع دستور بأغلبية خمسة مقابل واحد، وذلك على أساس أنه ينبغي حل مسألة الوضع السياسي قبل صياغة دستور ذي جدوى. وأجري استفتاء آخر عام ١٩٨٢، اختار فيه ٧٣ في المائة من الناخبين الإبقاء على وضع الكومنولث مع الولايات المتحدة.

١٠ - وانتهت لجنة تقرير المصير، المنشأة في عام ١٩٨٤، من وضع مشروع لقانون الكومنولث في عام ١٩٨٦، عرض بعد حملة للتوعية العامة للتصويت عليه مادة بعد مادة في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٧ (انظر A/AC.109/1192، الفقرات من ١٩ إلى ٣٧). ووافق المشاركون في التصويت على المقترحات الأساسية، لكنهم رفضوا المادتين اللتين تخولان حكومة غوام تقييد الهجرة ومنح شعب الشامورو الأصلي الحق في أن يقرر الوضع السياسي للإقليم في المستقبل. وفي استفتاء آخر أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، تمت الموافقة على كل من هذين الحكمين المعلقين بعد تعديلهما وإعادة صياغتهما. ويرد موجز للنقاط الرئيسية التي يتضمنها مشروع قانون الكومنولث في ورقة العمل لعام ٢٠٠١ (A/AC.109/2001/4).

١١ - ولكن المناقشات التي تلت ذلك في الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٧ بين اللجنة وحكومة الولايات المتحدة بشأن اتفاق الكومنولث لم تتوصل إلى نتيجة. وفي عام ١٩٩٧، أنشئت بموجب القانون العام رقم ٢٣-١٤٧ لغوام لجنة لإنهاء الاستعمار من أجل أعمال وممارسة حق شعب الشامورو في تقرير المصير، وهي مسألة مهمة لكنها مثيرة للجدل بين أفراد شعب الشامورو. وكان من المقرر أن تقوم تلك اللجنة، بالاتساق مع عملية لتسجيل الناخبين الذين يحق لهم التصويت تنظمها اللجنة الانتخابية لغوام، بالإشراف على سير عملية

التصويت على خيارات وضع شعب الشامورو (الاستقلال أو الاندماج أو الارتباط الحر)، وفقا للمعايير الدولية.

١٢ - وكما ذكر سابقا، ففي عام ٢٠٠٠، منحت الهيئة التشريعية في غوام اللجنة الانتخابية لغوام سلطة تحديد تاريخ إجراء الاستفتاء بشأن مسألة إنهاء الاستعمار، الذي كان من المتوقع أن يطرح على الشعب الأصلي للإقليم الاختيار بين إقامة دولة، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر مع الولايات المتحدة. وكان من المقرر ألا يكون الاستفتاء ملزما، وإنما يحدد مسار أية مناقشات تجري في المستقبل مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن الوضع السياسي. وقد تأجل التصويت، الذي كان مقررا إجراؤه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بسبب عدم تحديد هوية الناخبين الذين يحق لهم التصويت وتسجيلهم. ولم ترد تقارير حتى الآن عن اتخاذ أي إجراء جديد.

١٣ - وخلال جلسة عقدتها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، دافع سبعة أشخاص من الشامورو تقدموا بالتماسات من غوام بقوة عن حق شعبهم في تقرير المصير، وانتقدوا "التوسع المفرط في النشاط العسكري" الذي تنتهجه الدولة القائمة بالإدارة في الإقليم، وكذلك ما وصفوه بهيمنتها الثقافية المدمرة وسياساتها البيئية الفادحة.

١٤ - ووفقا لتقارير وردت في وسائل الإعلام في أوائل عام ٢٠١٠، تجري حاليا مناقشة في غوام عن المسائل المتصلة بوضع الإقليم، وكذلك عن أية تحركات نحو تقرير المصير. فقد أوردت وسائل الإعلام على سبيل المثال أن مرشحين للانتخابات في الإقليم دُعوا إلى إعلان موافقتهم من تقرير المصير، وذكرت أن تقرير المصير تحت علم الولايات المتحدة يعتبر مسألة "نسب استقطابا".

ثالثا - المسائل العسكرية

١٥ - كانت غوام تحت إدارة وزارة بحرية الولايات المتحدة حتى عام ١٩٥٠، وما زالت غوام موقعا يضم منشآت كبيرة لسلاح بحرية الولايات المتحدة وسلاحها الجوي. ويتمثل أساس البنية التحتية العسكرية القائمة في غوام في مخازن للبتروول ومستودعات للذخائر ومرافق واسعة للاتصالات وقطاعات أخرى لتقديم خدمات تلبية احتياجات المؤسسة العسكرية. ووفقا لتقارير وردت في وسائل الإعلام، أعلن سلاح الجو في الولايات المتحدة في آب/أغسطس ٢٠٠٩ أن وحدة من وحدات غلوبال هوك (Global Hawk) ستنشأ في غوام بصفة دائمة لاستيعاب ثلاث طائرات بدون طيار ذات درجة عالية من التقدم التقني.

١٦ - وكما ذكر سابقا، قررت الولايات المتحدة إعادة تنظيم قدرات سلاح بحريتها في منطقة المحيط الهادئ، بنقل أفراد عسكريين تابعين للولايات المتحدة من أوكيناوا باليابان إلى غوام. وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وقع اتفاق بشأن حركة أفراد سلاح البحرية. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، سيجذب مشروع تعزيز القوات بأكمله ما يقارب ١٩ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وعائلاتهم، من بينهم ٨ ٠٠٠ من مشاة البحرية، و ٩ ٠٠٠ من أفراد الأسر، وما يصل إلى ٢ ٠٠٠ آخرين من الجنود والبحارة والأفراد المرتبطين بهم^(١). ووفقا لتقارير وردت في وسائل الإعلام، قال الحاكم ومندوبة غوام في الكونغرس، متحدثين في منتدى غوام الصناعي في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، إن تعزيز القوات ينبغي أن يفيد كلا من المجتمعين المدني والعسكري.

١٧ - وكما ذكر سابقا، فإن معارضة التوسع العسكري تعود أساسا إلى القلق بشأن الآثار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية على غوام. كما تشمل مساوئ الطفرة الاقتصادية وزيادة النشاط المتوقع نشوؤهما عن تعزيز القوات ارتفاع معدل التضخم، وزيادة الازدحام، وزيادة الضغوط على البنى التحتية العتيقة، إضافة إلى الشواغل البيئية.

١٨ - ووفقا لتقارير أوردتها وسائل الإعلام، قدمت مندوبة غوام إلى كونغرس الولايات المتحدة في آب/أغسطس ٢٠٠٩ مشروع قانون (H.R. 3379) من أجل "تعديل قانون التعويض عن التعرض للإشعاع لإدراج إقليم غوام في قائمة المناطق المتضررة فيما يخص السماح بالمطالبات المتصلة بالتجارب النووية في الغلاف الجوي". وأحيل مشروع القانون إلى اللجنة القضائية بمجلس النواب. وفي وقت سابق من هذا العام، أعادت مندوبة غوام تقديم مشروع قانون بقيمة ١٢٦ مليون دولار لتعويض سكان غوام (أو ورثتهم) الذين عانوا خلال الاحتلال الياباني للجزيرة إبان الحرب العالمية الثانية. وقد وافق مجلس النواب على هذا المشروع، الذي حظي بتأييد الرئيس باراك أوباما، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ولكن مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة لم يوافق عليه، وتعتزم مندوبة غوام إعادة تقديمه.

رابعا - المسائل المتعلقة بالأراضي

١٩ - ما زالت مسألة استخدام الأراضي وملكيته تمثل أحد الشواغل الكبرى في غوام. وتنطوي هذه المسألة على اعتبارين رئيسيين هما إعادة الأراضي غير المستعملة، أو المستعملة بشكل غير كامل، التي بحوزة وزارة الدفاع بالولايات المتحدة؛ وإعادة هذه الأراضي إلى ملاكها الأصليين من شعب الشامورو. وفي عام ١٩٩٤، أقر كونغرس الولايات المتحدة

(١) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٠.

قانون غوام الخاص بفنائض الأراضي (القانون العام رقم ١٠٣-٣٣٩) الذي يقضى بإعادة ١٢,٩ كيلو مترا مربعا إلى شعب غوام. ولا تتوفر أي معلومات جديدة بشأن ما قد يكون للتعزير العسكري من أثر على تنفيذ هذا القانون. وتبين أحدث البيانات المتوفرة أن ما مجموعه ١٨٠ قطعة أرض تستفيد منها ٢ ٠٠٠ أسرة، أعيدت في عام ٢٠٠٥، أي بزيادة قدرها ٧ قطع عن السنة السابقة (انظر A/AC.109/2006/8).

٢٠ - ووفقا لتقارير وردت في وسائل الإعلام، حصلت لجنة أراضي الأسلاف في غوام حوالي ٤٠٠٠٠٠٠ دولار من الإيجارات والتراخيص لتعويض ملاك الأراضي الأصليين الذين لن يستعيدوا أرضهم أبدا، ولكن ليس من الواضح متى ستدفع تلك الأموال أو كم عدد الأشخاص الذين ستدفع لهم. وللملاك الأراضي من القطاع الخاص في الإقليم الحق في رفض بيع أي من أراضيهم لأغراض عسكرية؛ أما فيما يخص الأراضي العامة، فتحتاح تلك الطلبات إلى موافقة الهيئة التشريعية في غوام.

خامسا - الميزانية

٢١ - تتألف ميزانية غوام من الإيرادات التي تحصل عليها حكومة غوام ومن المنح الاتحادية، وتخصص تلك المنح عموما لقطاعات معينة عن طريق وزارة الداخلية على أساس كل حالة على حدة. ووفقا للقانون الاتحادي، يجب على جميع سكان الجزر، بمن فيهم الأفراد العسكريون، أن يدفعوا ضرائب الدخل إلى الصندوق العام لغوام، لا إلى الحكومة الاتحادية. ويتمتع الحاكم بسلطة نقض أي مشروع قانون يتعلق بالميزانية؛ ولكن الهيئة التشريعية يمكنها إبطال النقص الصادر عن الحاكم بأغلبية خاصة أو إعادة النظر في مشروع القانون.

٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، أرسل الحاكم مشروع ميزانية عام ٢٠١١ إلى الهيئة التشريعية لغوام. وتعطي الميزانية أولوية للتعليم والصحة والسلامة العامة. وهي تعالج أيضا تخفيض العجز وتوفير تمويلا جزئيا لزيادات مرتبات موظفي حكومة غوام. ومن المتوقع في ميزانية عام ٢٠١١ أن تبلغ الإيرادات ٦٠٠ ٨١١ ٦٠٠ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٨ في المائة عن مستويات الميزانية المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٠.

٢٣ - وتتألف ميزانية الفرع التنفيذي للسنة المالية ٢٠١١ من ٢٤٦ مليون دولار (٣٤ في المائة) للتعليم؛ و ١٠١,٦ مليون دولار (١٤ في المائة) للصحة؛ و ١٠٧,٩ مليون دولار (١٥ في المائة) للسلامة العامة. ويخصص باقي الميزانية المقترحة لوكالات أخرى ولأغراض أخرى، من بينها ٩ في المائة لخدمة الديون، و ٢ في المائة لتخفيض العجز، و ٢ في المائة لتنفيذ نتائج دراسة للأجور على نطاق الحكومة.

سادسا - الاقتصاد

ألف - لمحة عامة

٢٤ - ما زال اقتصاد غوام يعتمد على دعمتين رئيسيتين هما قطاع السياحة والقطاع العسكري. ولئن كانت السياحة هي المحرك الرئيسي لاقتصاد الجزيرة في العقود الثلاثة الأخيرة، فإن حكومة غوام وقادة القطاع الخاص بما عملوا على تهيئة بيئة مواتية لتنمية أنشطة أخرى، مثل الخدمات المالية، والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل. وتشمل منتجات الصناعات التحويلية المنسوجات والملابس والأسمت واللدائن.

٢٥ - ووفقا لتقارير وردت في وسائل الإعلام، شهد عام ٢٠٠٩ انخفاضا في عدد السائحين القادمين. ولكن من المرجح أن يصبح التوسع العسكري المرتقب هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي. ويتوقع أن يستفيد اقتصاد غوام من التوسع العسكري بمقدار ١,٥ بليون دولار في السنة حال ابتداء تلك العملية. وفي عام ٢٠١٠، أقر الحاكم في خطابه عن حالة الجزر بالمنافع الاقتصادية للتعزير العسكري، بينما أبرز أيضا أنه سيؤثر على بيئة الإقليم وسيوجد تحديات مالية واجتماعية واقتصادية وثقافية. وأهاب بالحكومة الاتحادية أن تضمن تحقيق توازن.

٢٦ - ويوجد في غوام مرفأ مَعْفى من الرسوم الجمركية، وهو نقطة هامة لتوزيع البضائع المتجهة إلى ميكرونيزيا. وتشكل البضائع المعاد تصديرها نسبة كبيرة من صادرات غوام، وتشمل المنتجات النفطية وخرقة الحديد والفولاذ والسيارات والتبغ والسيجار وغير ذلك. والشركاء التجاريون الرئيسيون للإقليم هم الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والصين.

باء - السياحة

٢٧ - كما ذكر سابقا، ما زالت السياحة هي أكبر قطاع في اقتصاد غوام، إذ تدر جزءا كبيرا من إيرادات الإقليم. وبالرغم من الجهود الإعلانية التي بذلها مكتب زوار غوام في عام ٢٠٠٩ لتشجيع السياحة، فقد أوردت وسائل الإعلام تقارير عن انخفاض عدد الزوار من اليابان وكوريا انخفاضا لم تعوضه الزيادة في عدد القادمين من مقاطعة تايوان الصينية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، استقبل الإقليم حوالي ٦٠ ٠٠٠ زائر، مقارنة مع حوالي ٩٥ ٠٠٠ زائر خلال نفس الشهر من عام ٢٠٠٨، مما يمثل انخفاضا كبيرا. ويعتبر عدم استقرار الاقتصاد العالمي وانتشار المخاوف من الإصابة بإنفلونزا الخنازير أثناء السفر من بين العوامل التي أدت إلى انخفاض عدد الوافدين.

جيم - التشييد

٢٨ - وفقا لتقارير وردت في وسائل الإعلام، يتصل قدر كبير من أنشطة التشييد الجارية حاليا في الإقليم بالتعزيز العسكري، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقد اقترحت حكومة الولايات المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٩ مشاريع تشييد عسكرية للسنة المالية ٢٠١٠ بلغت رقما قياسيا قدره حوالي ٨٠٠ مليون دولار، من بينها ٢٥٩ مليون دولار لتحديث مستشفى البحرية التابع للولايات المتحدة، و ١٦٧ مليون دولار لتحسين أرصفة ميناء أبراء، و ٤٨ مليون دولار لشبكة طرق النقل. ومن المتوقع أن يسفر رفع الحظر على أعمال البناء الجديدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ عن تنشيط الأبنية والاستثمارات الجديدة.

دال - النقل والاتصالات

٢٩ - وفقا لتقارير وردت في وسائل الإعلام، يتألف الهيكل الأساسي الحالي للنقل في غوام من مطار تجاري وآخر عسكري، وحوالي ١٠٠٠ كيلومتر من الطرق جميعها مرصوفة تقريبا، وميناء واحد. ومطار غوام الدولي أحدث مطار في غرب المحيط الهادئ. وخلال عام ٢٠٠٩، جرى العمل في إنشاء مدرج ثان في مطار غوام التجاري.

٣٠ - وتدير مرافق الميناء التجارية في مرفأ أبراء هيئة الموانئ في غوام، وهي مؤسسة عامة ووكالة مستقلة تابعة لحكومة غوام. والميناء هو نقطة دخول ٩٥ في المائة من مجموع البضائع التي تدخل غوام، وهو أيضا مركز للشحن العابر إلى ميكرونيزيا. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أبرمت هيئة الميناء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ اتفاقا مدته ٥ سنوات مع كل من شركتي ماتسون (Matson) وشركة خطوط هورايزن (Horizon Lines) بمنحها حقا غير حصري لاستخدام قضبان الميناء لإرساء وتركيب واستخدام وصيانة ثلاث روافع محددة من ميناء لوس أنجلوس. وقد جرى حديثا تركيب الروافع وتعديلها لتحسين إنتاجيتها وقدراتها على المناولة.

٣١ - وكما ذكر سابقا، ما زالت غوام تمثل مركزا رئيسيا للاتصالات السلكية واللاسلكية للبلدان الآسيوية المطلة على المحيط الهادئ. ولدى غوام شبكة هاتفية رقمية حديثة، تشمل خدمات الهاتف المحمول، والاستخدام المحلي للإنترنت. وهذه الشبكة مدمجة في مرافق الولايات المتحدة لأغراض الاتصال المباشر، بما في ذلك استعمال أرقام الهواتف المجانية التي تبدأ بالرقم "٨٠٠".

هاء - شبكة المياه، والصرف الصحي والمرافق العامة

٣٢ - كما ذكر سابقاً، توفر هيئة غوام للمياه نحو ثلاثة أرباع إمدادات الإقليم بالمياه. وتتكون مصادر المياه الحكومية من مياه جوفية وأخرى سطحية (نهر أوغوم). أما بقية الإمدادات، فتوفرها منشآت السلاح الجوي وسلاح البحرية الموجودة في غوام. ومصدر مياه سلاح البحرية هو خزان مياه سطحية (بحيرة فينا) في الجزء الجنوبي من الجزيرة.

٣٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، أفادت وسائل الإعلام بأن وكالة حماية البيئة في الإقليم انتقدت بشدة الخطة العسكرية الهادفة إلى نقل آلاف من مشاة البحرية إلى غوام بدون وضع تخطيط لتحسين الهياكل الأساسية للمساعدة على الحيلولة دون حدوث تسربات لمياه الصرف غير المعالجة، وحدث نقص في المياه.

واو - الزراعة ومصائد الأسماك

٣٤ - يتسم قطاعا الزراعة وصيد الأسماك بقدر كبير نسبياً من التطور؛ حيث تتم زراعة الخضروات والحمضيات والفواكه المدارية وجوز الهند وقصب السكر، وتجري تربية الماشية، ولا سيما الدواجن. وتتولى إدارة الزراعة في غوام تنمية الزراعة والموارد الطبيعية في الإقليم وحمايتها. وتنقسم الإدارة إلى عدة شعب تعنى بالصناعات الحيوانية والنباتية، وتنمية الزراعة، والحراثة وموارد التربة، وموارد الأحياء المائية والبرية.

٣٥ - وفي اجتماع عُقد في هاواي عام ٢٠٠٩، أوصى المجلس الإقليمي لإدارة مصائد الأسماك لغرب المحيط الهادئ بأن تستقصي وزارة الدفاع بالولايات المتحدة والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية أثر التعزيز العسكري الجاري على مجتمعات الصيد المحلية، وأن تعالج ذلك الأثر، وأن تضع خطة لتخفيف أضراره والتعويض عنها لمساعدة المتضررين منها، بما في ذلك من هم في غوام.

سابعاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل

٣٦ - وفقاً لإدارة العمل في غوام، زاد معدل البطالة لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بمقدار واحد في المائة ليصبح ٩,٣ في المائة بالمقارنة إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ووفقاً للإحصاءات التي نشرتها إدارة العمل في غوام في عام ٢٠٠٩، انخفض متوسط دخل الأسرة المعيشية بمقدار ٢٧٦ ١ دولار أو ٢,٧ في المائة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٥.

٣٧ - وكما ذكر سابقا، أعلنت وزارة العمل في الولايات المتحدة في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، أن من المتوقع أن تتلقى غوام مبلغ ٤ ملايين دولار لتمويل برامج للتوظيف والتدريب في إطار القانون الأمريكي للإنعاش وإعادة الاستثمار الصادر في عام ٢٠٠٩. وأضافت أن الغرض من هذا الاعتماد يشمل عدة أمور منها تلبية احتياجات العمل العاجلة للعاملين من منخفضي الدخل وقليلي المهارات.

٣٨ - فضلا عن ذلك، يواصل مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة الداخلية في الولايات المتحدة العمل على وضع برامج التدريب والتعلم للعمال المستحقين في منطقة غوام. ويلزم للحشد العسكري، المقرر أن يجري في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤، نحو ١٢ ٠٠٠ عامل أجنبي ونحو ٥ ٠٠٠ من السكان المحليين. وفي هذا الصدد، أعربت رابطة المقاولين في غوام عن قلقها بشأن اقتراح بمواءمة أجور العمال في مشاريع الحشد العسكري في الإقليم مع الأجور السارية في الولايات المتحدة، قائلة إن الزيادة التي تصل في بعض الأحيان إلى ٢٥٠ في المائة، ستجعل جميع المباني في غوام باهظة التكاليف.

باء - التعليم

٣٩ - كما ذكر سابقا، يوجد في غوام نظام واسع النطاق للتعليم العام والخاص. ويشمل نظام التعليم العام جامعة غوام وكلية غوام المتوسطة. ووفقا لخطاب الحاكم لعام ٢٠١٠، تضطلع إدارة التعليم في غوام بالمسؤولية عن حوالي ٣٠ ٠٠٠ طالب في ٤١ مدرسة. وهناك نحو ٢٥ مدرسة خاصة في غوام، منها كليتان للأعمال التجارية، و ٥ مدارس ثانوية وعدد من المدارس الابتدائية، يتبع معظمها لكنائس الروم الكاثوليك والكنائس البروتستانتية.

٤٠ - وقد شدد الحاكم في خطابه عن حالة الجزر لعام ٢٠١٠ على أن من المتوقع أن تتلقى غوام حوالي ١٠٧ ملايين دولار من وزارة التعليم بالولايات المتحدة كجزء من التمويلات في إطار خطة التحفيز الاتحادية، من بينها حوالي ٦٢ مليون دولار لنظام المدارس الحكومية في غوام، وكذلك جامعة غوام وكلية غوام المتوسطة.

جيم - الرعاية الصحية

٤١ - بلغ متوسط العمر المتوقع لأبناء غوام حوالي ٧٥ سنة للذكور و ٨١ سنة للإناث في عام ٢٠٠٩. ومستشفى غوام التذكاري هو المستشفى المدني الوحيد في الإقليم. وهو ملك للحكومة، وبه ١٥٨ سريرا مخصصا للرعاية الحرجة، إضافة إلى ٤٠ سريرا في منشأته التمريضية الخارجية للرعاية الطويلة الأمد. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، مُنح المستشفى قرارا بالاعتماد الأولي من اللجنة المشتركة في الولايات المتحدة والتي تضطلع باعتماد

منظمات الرعاية الصحية، ويسعى المستشفى حالياً للحصول مجدداً على اعتماد كامل بعد أن فقد اعتماده في عام ١٩٨٣. ويوجد بالإقليم مركز صحي للمجتمع المحلي يخدم المنطقة الشمالية. وتضطلع إدارة الصحة العامة في غوام بتشغيل حوالي اثني عشرة عيادة للطب وطب الأسنان. ويقدم مستشفى بحرية الولايات المتحدة العلاج للأفراد العسكريين ومُعاليهم ولقدامى المحاربين.

دال - الإسكان

٤٢ - يؤدي الحشد العسكري إلى نشوء طلب شديد على المساكن يتجاوز ما يلزم للأفراد العسكريين ومن يعنون مباشرة بذلك التوسع. وكما ذكر سابقاً، فاستناداً إلى التوقعات السكانية لعام ٢٠١٥، ستحتاج غوام إلى نحو ٧ ٥٠٠ وحدة سكنية مدنية إضافية.

٤٣ - ووفقاً لتقارير وردت في وسائل الإعلام، اجتذب الحشد العسكري المرتقب استثمارات أجنبية في العقارات في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. ولكن مبيعات الأراضي والبيوت والمباني بصفة عامة انخفضت في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٤٦ في المائة مقارنة مع عام ٢٠٠٨.

٤٤ - ووفقاً لدراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠٠٩، سجل وجود ١ ٠٨٨ شخصاً مشرداً، منهم ١٨٢ يعيشون في مآوي للحالات الطارئة أو المؤقتة، و ٩٠٦ بدون مأوى. وسجلت الدراسة الاستقصائية السابقة في عام ٢٠٠٧ وجود ١ ٠٨٤ شخصاً مشرداً، منهم ٨٩١ بدون مأوى و ١٩٣ يعيشون في مآوي للحالات الطارئة أو المؤقتة.

هاء - الهجرة

٤٥ - كما ذكر سابقاً، ما زالت مسألة الهجرة من جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة وبالواو من أهم القضايا في العلاقات بين الحكومة الاتحادية وغوام. وقد أجاز قانون اتفاق الارتباط الحر لعام ١٩٨٦، الذي أنشأ العلاقة بين الولايات المتحدة وولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال، الهجرة غير المقيمة من هذين البلدين الجزريين في المحيط الهادئ إلى الأقاليم والممتلكات التابعة للولايات المتحدة، ويشمل ذلك العمل بصورة مشروعة كأجانب غير مهاجرين. وقد سبب هؤلاء المهاجرون وأطفالهم المولودون في أمريكا ضغطاً على موارد الولايات والأقاليم المستقبلية لهم، ومنها غوام.

٤٦ - ووفقاً لتقارير وردت في وسائل الإعلام، شرعت وزارة الأمن الوطني الاتحادية في تنفيذ القواعد الجديدة لبرنامج العمال H-2B، الذي بدأ سريانه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ولا ترغب الوزارة في أن يعمل موظفو H-2B في مشاريع غير معتمدة من قبل وزارة العمل، أو أن يحلوا محل عمال الولايات المتحدة المؤهلين في الوظائف المتاحة؛ ولم تسمح الولايات

المتحدة بدخول عمال H-2 من الصين وهونغ كونغ وتايلند وولاية تايوان الصينية والهند في عام ٢٠٠٩.

واو - حقوق الإنسان والمسائل المتصلة بها

٤٧ - تتركز مسألة حقوق الإنسان في غوام أساسا على حقوق الشعوب الأصلية. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن مسألة حق تقرير المصير في الفقرات من ٩ إلى ١٤ أعلاه. وتورد الفقرتان ١٦ و ١٧ أعلاه معلومات إضافية عن أثر الحشد العسكري على القضايا الاجتماعية - الاقتصادية والبيئة في غوام.

ثامنا - البيئة

٤٨ - كما ذكر سابقا، تتألف وكالة حماية البيئة في غوام من خمس شعب، هي: شعبة الخدمات الإدارية، وشعبة خدمات الرصد والتحليل البيئي، وشعبة التخطيط والاستعراض البيئي، وشعبة البرامج الجوية والبرية، وشعبة برامج المياه.

٤٩ - وما زالت غوام تشهد مشاكل بيئية تتصل باحتلال الولايات المتحدة لها أثناء الحرب العالمية الثانية والاختبار النووي الذي أجرته الدولة القائمة بالإدارة في جزر مارشال في الخمسينات من القرن العشرين. وكما ذكر سابقا، فعلى ضوء الحشد العسكري المقرر، حصلت إدارة الأشغال في غوام على ٣,٨ مليون دولار من الولايات المتحدة لإجراء دراسة للأثر البيئي. ووفقا لتقارير وردت في وسائل الإعلام، كان من المتوقع الانتهاء من تلك الدراسة في أوائل عام ٢٠١٠.

٥٠ - ووفقا لتقارير وردت في وسائل الإعلام، باعت حكومة الإقليم في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ سندات خصص بعضها لإنشاء مدفن قمامة جديد ليحل محل آخر أمر كبير قضاة المحكمة المحلية لغوام بإغلاقه. ومنحت وزارة الزراعة في الولايات المتحدة في شهر تموز/يوليه من نفس العام حكومة غوام منحة قدرها ١٥ مليون دولار وقرضا بمبلغ ٨٨,٥ مليون دولار مدته ٣٠ سنة بفائدة منخفضة لدعم إنشاء مدفن قمامة جديد.

تاسعا - العلاقات مع المنظمات والجهات الشريكة الدولية

٥١ - ظلت غوام عضوا منتسبا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١. وهي عضو في الأمانة العامة لجماعة المحيط الهادئ ومؤتمر القمة الميكرونيزي للرؤساء التنفيذيين. ووفقا لما أورده الدولة القائمة بالإدارة، أعربت غوام في

عام ٢٠٠٩ عن رغبتها في أن يُسمح لها بمزيد من التعامل مع منتدى جزر المحيط الهادي، وبالوصول على مركز المراقب فيه.

عاشرا - مركز الإقليم في المستقبل ألف - موقف حكومة الإقليم

٥٢ - ترد التطورات المتعلقة بالمناقشات بشأن وضع غوام في المستقبل في الفرع الثاني أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٣ - في الآونة الأخيرة، وجه مساعد وزير الخارجية المعني بالشؤون التشريعية إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ أوضح فيها موقف حكومة الولايات المتحدة بشأن مركز ساموا الأمريكية وغيرها من المناطق الجزرية التابعة للولايات المتحدة، الذي يعتبر صحيحاً أيضاً بالنسبة لعام ٢٠٠٩. وأشار مساعد وزير الخارجية في رسالته إلى أن مركز هذه المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقتها السياسية بالحكومة الاتحادية إنما هو من الشؤون الداخلية للولايات المتحدة وليس من شؤون لجنة الأربعة والعشرين الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. كما أشار مساعد وزير الخارجية في رسالته إلى أنه ليس للجنة بأي شكل من الأشكال أية سلطة لتغيير العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأقاليم، وليس من ولايتها إشراك الولايات المتحدة في مفاوضات تخص أوضاع هذه الأقاليم. وجاء في الرسالة أيضاً أن الحكومة الاتحادية تقوم مع ذلك، وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتزويد الأمم المتحدة بانتظام بالمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني المتعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الإقليم، بتقديم تقارير مستكملة سنوية بشأن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة إلى لجنة الـ ٢٤ الخاصة، لإثبات تعاون الولايات المتحدة بوصفها دولة قائمة بالإدارة، ولتصحيح أية أخطاء في المعلومات التي قد تكون اللجنة الخاصة حصلت عليها من مصادر أخرى.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٤ - اتخذت الجمعية العامة، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، القرارين ٦٤/١٠٤ ألف وباء دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة الذي أُحيل إلى الجمعية العامة (A/64/23 و Corr.2)، والذي نظرت فيه عقب ذلك لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء

الاستعمار (اللجنة الرابعة) (انظر A/64/413). وقد خُصص الجزء السادس من القرار ١٠٤/٦٤ بآء لغوام. وبموجب فقرات منطوق ذلك الجزء، فإن الجمعية العامة:

- ١ - أهابت مرة أخرى بالدولة القائمة بالإدارة أن تراعي الإرادة المعلنة لشعب الشامورو التي أيدها ناخبو غوام في استفتاء عام ١٩٨٧ ونص عليها قانون غوام في وقت لاحق فيما يتعلق بجهود تقرير المصير لشعب الشامورو، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم على الدخول في مفاوضات بشأن الموضوع؛
- ٢ - طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، نقل ملكية الأراضي إلى أصحابها الأصليين في الإقليم وأن تواصل الاعتراف بالحقوق السياسية والهوية الثقافية والعرقية لشعب الشامورو في غوام واحترامها، وأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتهدئة مخاوف حكومة الإقليم فيما يتعلق بمسألة الهجرة إليه؛
- ٣ - طلبت أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتعاون في وضع برامج للتنمية المستدامة للأنشطة والمشاريع الاقتصادية للإقليم، آخذة في الاعتبار الدور الخاص الذي يؤديه شعب الشامورو في تنمية غوام؛
- ٤ - أشارت إلى الطلب الذي سبق أن قدمه حاكم الإقليم المنتخب إلى الدولة القائمة بالإدارة لرفع القيود المفروضة من أجل السماح للخطوط الجوية الأجنبية بنقل الركاب بين غوام والولايات المتحدة الأمريكية لإتاحة المزيد من الأسواق التنافسية وزيادة عدد الزوار الوافدين؛
- ٥ - طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وأهابت في هذا الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم.